Revue d'Economie et de Statistique Appliquée
Numéro 22 Décembre 2014
ISSN : 1112-234X

معوقات التبادل التجاري لدول إتحاد المغرب العربي و سبل مواجهتها

كبور نعيمة[1]

ملخص

ازداد دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية في الأونة الاخيرة ، خاصة مع نمو ظاهرة العولمة و تحرير التجارة الخارجية لمعظم دول العالم و انفتاح الاسواق و كذا مع ظهور المنظمة العالمية للتجارة التي اوجدت حقبة جديدة من تحرير التجارة من القيود الجمركية و غير الجمركية .

ان المتتبع لتطور التجارة الخارجية و البينية للدول المغاربية يلتمس وجود فجوة كبيرة بين ما خطط له من اهداف و بين ما تحقق على ارض الواقع في ظل السياسات التي اعتمدتها الدول لتحرير تجارتها ،و ان من اهم صفات هذه الأخيرة التركيز السلعي و الجغرافي بدرجة عالية ،و على الرغم من ازدياد حجمها–الصادرات و الواردات – في العقد الاخير إلا ان نسبة التبادل التجاري البيني بقي ضئيل و لم يتجاوز حتى 5% كحد اقصى بسبب ما تعانيه هذه الدول من معوقات رغم ما تزخر به من امكانيات .

الكلمات المفتاحية : تجارة خارجية، صادرات و واردات بينية، معوقات التبادل التجاري، تجارة بينية مغاربية، إتحاد المغرب العربي، تنافسية الصادرات.

مقدمة:

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في جهود التنمية الاقتصادية عند جميع دول العالم المعاصر، خاصة في ضوء سياسات تحرير الأسواق و الانفتاح التجاري الدولي، و لقد تم تعزيز هذا الدور من خلال ما جاءت به الاتفاقيات التجارية و الإقليمية و الدولية في الأربعة عقود الأخيرة، و لقد أدركت الدول العربية عامة و المغاربية خاصة أهمية هذا الدور المتزايد للتجارة الخارجية ، مما أدى بها إلى الانضمام في العديد من الاتفاقيات

1 أستاذة مساعدة "أ" بالمدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي

ISSN : 1112-234X

التجارية الثنائية و الإقليمية و الدولية من أجل مواكبة هذه التطورات و محاولة استغلال المزايا التي تطرحها و تجنب بعض المظاهر السلبية لها.

لقد سعت الدول المغاربية لتشجيع التجارة الخارجية بشكل عام و مبادلاتها البينية بشكل خاص ، باعتبار هذه الأخيرة من المؤشرات الهامة التي تعكس لنا واقع التعاون الاقتصادي في أي منطقة من مناطق العالم ، و لهذا أصبح تنظيم هذا التبادل وخلق الأرضية المناسبة لتفعيله أكبر من ضرورة ، غير أن المتتبع لتطورات التبادلات التجارية البينية لدول إتحاد المغرب العربي يلتمس وجود فجوة كبيرة بين ما خطط له من أهداف و بين ما تحقق على أرض الواقع ، بسبب ما تعرضت له هذه التبادلات من معوقات.

تتجلى أهمية الدراسة في كون منطقة إتحاد المغرب العربي منطقة تحمل العديد من المزايا و الخصائص التي تؤهلها لإقامة تبادل تجاري بيني في المنطقة في مختلف الهياكل السلعية المغاربية ،من أجل رفع معدلات النمو في مختلف المتغيرات الاقتصادية.

كما تهدف الدراسة لمعرفة الأهمية النسبية للتجارة الخارجية ، و إلقاء الضوء على واقع التبادل التجاري البيني لدول إتحاد المغرب العربي، و تبيان معوقاته و كذا محاولة الوصول إلى سبل مواجهتها.

تتمحور إشكالية الدراسة ، أن رغم ما اتخذته الدول المغرب العربي من إجراءات و سياسات تشجيعية على الصعيدين الوطني و الجماعي ، إلا أن حجم التبادل البيني بقي متواضع إن لم نقل ضعيف ، و هذا ما يدعو إلى التساؤل :

ما هي الأسباب المعرقلة للتبادل التجاري لدول إتحاد المغرب العربي؟

و منه تتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

–ما هو واقع التبادل التجاري البيني لدول إتحاد المغرب العربي ؟

–فيما تكمن معوقات التبادل التجاري المغاربي ؟

–ما هي سبل مواجهتها ؟

تعتمد الدراسة على منهجين هما الوصفي و التحليلي ، حيث يستخدم الوصفي لتوضيح التطور الحاصل في التبادل التجاري البيني لدول إتحاد المغرب العربي ، و اعتماد المنهج التحليلي من أجل تحليل واقع التبادل التجاري البيني لدول إتحاد المغرب العربي و استخراج معوقاته و محاولة تقدير سبل مواجهتها.

ISSN : 1112-234X

وعليه تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور،حيث يتناول المحور الاول اتجاه التبادل التجاري لدول اتحاد المغرب العربي ،اين سنحاول توضيح أهمية التبادل التجاري البيني للدول المغاربية و واقعه ، ثم نحدد درجة تنوع و تركز الصادرات المغاربية من خلال مؤشرات تنافسية الصادرات.

اما المحورين الاخيرين سنعالج من خلالهما المعوقات التي يعاني منها التبادل التجاري لدول المغرب العربي ،و نتطرق للسبل التي يمكن عن طريقها مواجهة هذه المعوقات

أولا:إتجاه التبادل التجاري لدول إتحاد المغرب العربي

ترتبط الدول فيما بينها بعلاقات تجارية سببها انه لا تستطيع أي دولة مهما كانت قدرتها و تنوع انتاجها ان تعيش بمعزل عن بقية دول العالم، و منه سنركز في هذا العنصر على التبادل التجاري القائم بين دول اتحاد المغرب العربي.

1-اهمية التبادل التجاري البيني لدول اتحاد المغرب العربي

يقصد بالتبادل البيني هو ذلك التبادل في السلع المتشابهة الصنع و التكوين ، و لكنه يختلف من حيث الأفضلية و النوعية ، أي أنه تبادل ذو اتجاهين للمنتجات الأفقية و الرأسية، و التبادل البيني لدول إتحاد المغرب العربي يعكس لنا حجم التعاون التجاري بين هذه الدول بعد أكثر من عشرين سنة من تأسيس الاتحاد.

تتمتع اقتصاديات الدول المغاربية بميزات عديدة ، خاصة منها تحكمها في بعض الممرات و المنافذ البحرية العالمية التي تسهم في تسهيل انتقال السلع و الخدمات ، و هذا ما يعطي لها أهمية إستراتيجية إقليمية و عالمية ، و تزخر المنطقة المغاربية بمخزون كبير من المواد الأولية و الثروات النفطية و المعدنية التي تشكل المرتكزات الأساسية لمختلف الصناعات في الدول المتقدمة و النامية لمدة طويلة من الزمن ، وقد يسهم هذا في تحريك التبادل البيني لدول المغرب العربي ، الذي يغلب عليه تنوع هيكل الواردات على حساب هيكل الصادرات التي نجدها تتمركز في نوعيات معينة من السلع، خاصة في شكل مواد أولية خام ، مثل ما هي عليه الجزائر و ليبيا التي يتمحور هيكل صادراتهما على النفط و ارتفاع هذه الصادرات يكون في العادة نتاج ارتفاع أسعار النفط، التي تشكل أكثر من 80% من إجمالي صادرات كل دولة ، الأمر الذي يؤدي إلى تنوع هيكل واردات هاتين الدولتين لاستيرادها تقريبا جميع فئات السلع.

ISSN : 1112-234X

و يمكن تحليل الأهمية النسبية للتبادل التجاري للدول المغاربية من خلال قياس وزن تجارتها البينية مقابل تجارتها الخارجية و أيضا قياس ذلك الوزن بمثيله في تجمعات إقليمية مماثلة الظروف الاقتصادية و الاجتماعية، إذ شكل وزن الصادرات البينية لاتحاد المغرب العربي إلى إجمالي تجارته الخارجية ما بين مليار و 55،8 مليون دولار أمريكي و 48 مليار و 774 مليون دولار أمريكي ، أي بنسبة 2،16 %في سنة 2000 ، ثم تطورت هذه النسبة إلى 3،69 % تقريبا في 2010 مسجلة بذلك تفوق يقدر بـــ 2،6 % في حجم كل من الصادرات البينية و الصادرات الإجمالية لدول اتحاد المغرب العربي.

كما سجل وزن التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي إلى تجارته الإجمالية معدل قدره 2،59 % سنة 2000 ، ثم ارتفع قليلا في 2010 بمعدل 3،28 % و يعود هذا الارتفاع في الواقع إلى ارتفاع حجم الواردات البينية إلى إجمالية لدول اتحاد المغرب العربي[1].

إن الارتفاع المستمر الذي شهده التبادل التجاري البيني للدول المغاربية في العقدين الأخيرين لا يعكس لنا تحسن نموه إذ يعود في الأساس إلى تزايد حجم السكان و كذا ارتفاع أسعار النفط العالمية، التي كانت في صالح الدول المغاربية المصدرة للنفط و مشتقاته بنسبة كبيرة، و يمكن أن يكون للتبادل البيني لدول اتحاد المغرب العربي دور في تحقيق درجات كبيرة من المنافع الاقتصادية و الاجتماعية لدول المنطقة، و ذلك لاختلاف المزايا النسبية التي تملكها كل دولة على حدة و التي من شأنها أن تساهم في خفض تكاليف السلع الاقتصادية و الخدمات المقدمة[2].

و إذا أمعنا النظر في التبادل التجاري البيني المغاربي سنجد أن حجمه لا يزال محدود، إلا أنه هناك من الدوافع ما يجعل هذا المجال الاقتصادي أن يتطور، و منه فنمو هذا القطاع الحيوي – التجارة– يسهم في تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى و توسيع أسواق الدول المغاربية ، و بالتالي تعاظم طاقتها و قدراتها الإنتاجية التي ستمنحها إمكانية استغلال مواردها غير المستغلة وبذلك إمكانية تحقيق التنمية داخل المنطقة.

2–واقع التبادل التجاري البيني لدول اتحاد المغرب العربي:

[1] بلخضر عقبة التطور الاقتصادي و التجارة البينية، منطقة دول المغرب نمودجا، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 59-60،، مركز دراسات الوحدة العربية 2012، ص:81.

[2] بن موسى بشير، سياسات تفعيل التجارة البينية – دراسة حالة دول المغرب العربي ، رسالة ماجستير ، تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير،جامعة الجزائر 3 ، 2012، ص: 64.

يمكن أن نتعرف على واقع التبادل التجاري البيني لدول اتحاد المغرب العربي من خلال معرفة التطور و الاتجاهات التي يتخذها هذا التبادل خلال الفترة "2008-2011"

أ-تطور حجم التبادل التجاري البيني لدول اتحاد المغرب العربي:

سنوضح من خلال هذا العنصر تطور حجم التبادل التجاري البيني لدول اتحاد المغرب العربي خلال الفترة 2008-2011 و النسبة التي يمثلها من إجمالي التجارة الخارجية للدول المغاربية حسب الجدول الموالي:

الجدول رقم (1): تطور حجم التبادل التجاري البيني بين لدول اتحاد المغرب العربي(2008-2011)

الوحدة : مليون دولار

	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي التجارة البينية لدول المغاربية	5723,9	9088,8	5927	8279,3	9907,9
إجمالي التجارة الخارجية للدول المغاربية	226093,9	307132,3	224955,2	256931,9	260453,2
نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية %	2,53	2,95	2,63	3,22	3,80

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، النشرة الإحصائية للدول العربية 2013

تشير البيانات في الجدول أعلاه أن حجم التبادل التجاري البيني للدول المغاربية مقارنة بإجمالي تجارة الخارجية لهاته الدول ضئيل رغم تحسنه في السنتين الأخيرتين مسجلا نسبة قدرها 3,80 بالمائة و التي تقدر قيمتها في عام 2011 ب 9907,9 مليون دولار لكن رغم ضعف هذه النسب إلا أن معدلات النمو المسجلة للتبادل التجاري البيني كانت كلها موجبة خلال الفترة المحددة ، و لقد حققت معدل تغيير قدر بـــ 19,67 بالمائة ما بين السنتين 2010 و 2011، و يبقى الأمر مرتبط بضرورة تشخيص الوضع من خلال البحث عن المعوقات التي تحد من تطور المبادلات النسبية للدول المغاربية.

ب- الصادرات البينية لدول اتحاد المغرب العربي:

يوضح الجدول الموالي التطورات الحاصلة في الصادرات البينية لدول الاتحاد المغرب العربي، و مع تبيان إجمالي الصادرات البينية للدول المغارب

ISSN : 1112-234X

جدول رقم (2): الصادرات البينية لدول اتحاد المغرب العربي

الوحدة : مليون دولار

	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	418.2	1615.7	857.7	1281.4	1584
تونس	1171.2	1525.5	1507.2	1552.1	1777.1
ليبيا	676.3	1053.1	552.1	727.5	864.1
المغرب	236.8	313.4	293.4	361.1	457.2
موريتانيا	31.9	20.2	2.8	3.6	3.9
مجموع الصادرات البينية	2534.4	4527.9	3213.2	3925.7	4686.3
مجموع صادرات الدول المغاربية	133743.6	180677.1	109402.2	133296.5	131336.7
نسبة الصادرات البينية للصادرات الاجمالية (%)	1.89	2.5	2.93	2.94	3.57

المصدر :من اعداد الباحثة بالاستناد الى التقرير الاقتصادي العربي الموحد – النشرة الاحصائية pdf[1]Economics%20Statistics %20Bulletin-2013.

حسب الجدول اعلاه عرفت الصادرات البينية للدول المغاربية تطور من 2007 مقارنة ب 2011 اذ انتقلت من 2534.4 مليون دولار الى 4686.3 مليون دولار ،كما تشكل نسبة الصادرات البينية للدول المغاربية من اجمالي صادراتها نسبة ضئيلة رغم التحسن الذي عرفته ،مما يدل على عدم استغلال الامكانيات التي تزخر بها المنطقة مسجلة اقصى ارتفاع ب 3.57**%** في 2011.

لقد احتلت تونس الصدارة كأهم مصدر للدول الاربعة و بوتيرة متزايدة ،حيث تمثل صادراتها من اجمالي الصادرات البينية ب 37.92% و تأتي الجزائر في المرتبة الثانية من حيث نصيبها من الصادرات البينية بنسبة 33.8 % ثم تأتي في المركز الثالث و الرابع كل من ليبيا و المغرب على الترتيب ،في حين لا تساهم صادرات موريتانيا في الصادرات البينية لدول اتحاد المغرب العربي الا بشيء القليل الذي تصل نسبته 0.083 % في اخر سنة.

ج- الواردات البينية السلعية لدول اتحاد المغرب العربي:

نستعرض في الجدول الموالي تطور الواردات البينية للدول المغاربية و ما مدى مساهمتها في إجمالي وردات هذه الدول

جدول رقم (3) :الواردات البينية السلعية لدول اتحاد المغرب العربي

ISSN : 1112-234X

الوحدة:مليون دولار

	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	216.9	394.7	478.6	543.9	689.8
تونس	1021.9	1885.3	1126.1	1451.1	1776.8
ليبيا	827.5	1071.8	971.8	1125.1	1253.2
المغرب	1058.6	1125.2	924.6	1128.3	1361.7
موريتانيا	64.6	83.9	70.4	105.2	140.1
مج الواردات البينية	3189.5	4560.9	3571.5	4353.6	5221.6
مج واردات الدول المغاربية	92350.3	126455.2	115553	123635.4	129116.5
نسبة الواردات البينية للواردات الاجمالية(%)	3.45	3.60	3.09	3.52	4.04

المصدر :من اعداد الباحثة بالاستناد الى التقرير الاقتصادي العربي الموحد – النشرة الاحصائية 1]Economics%20Statistics %20Bulletin-2013

حسب الجدول اعلاه ،عرفت الوردات البينية للدول المغاربية في المجمل ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2007–2011 ، حيث قدرت اعلى نسبة لها عام 2011 بقيمة اجمالية قدرها 5221.6 مليون دولار محققة بذلك مساهمة بنسبة 4.04% من اجمالي واردات الدول المغاربية ،و كانت ادنى قيمة لها في 2007 بمقدار 3189.5 مليون دولار،كما كانت نسبة التغير بين السنتين الاخيرتين في حدود 19.93% .

كما عرفت جميع الدول المغاربية تراجعا في وارداتها في 2009 ما عدا الجزائر التي حققت ارتفاع مقارنة بعام 2008 قدرت نسبة تغيره ب21.25 % ، ويعود ذلك الى انضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال 2008 ،و قامت على اثرها بإلغاء جميع الرسوم على السلع العربية المنشأ بداية من عام 2009 ، و هذا ما اسهم كثيرا في تنشيط حركة تجارتها مع الدول العربية،و يعود سبب انخفاض الصادرات و الوردات المغاربية في مجملها في 2009 الى تراجع اسعار النفط العالمية و تباطؤ النشاط الاقتصادي في اعقاب الازمة المالية و الاقتصادية العالمية .

د–هيكل اتجاه الصادرات و مصادر الواردات السلعية لدول المغرب العربي:

يوضح لنا الجدول الموالي هيكل اتجاه الصادرات و مصادر الواردات السلعية البينية لدول المغرب العربي التي تبين لنا صادرات كل دولة اتجاه الدول الاربعة الاعضاء في الاتحاد و كذا قيمة الواردات الموجهة نحو الدول الاعضاء .

ISSN : 1112-234X

جدول رقم (4):هيكل اتجاه الصادرات و مصادر الواردات البينية للدول المغاربية عام 2011

الوحدة :مليون دولار

	الجزائر	تونس	ليبيا	المغرب	موريتانيا	المجموع
الجزائر						
–الصادرات	–	650.1	11.4	921.8	0.7	1584
– الواردات	–	440.2	7.8	241.6	0.2	689.8
تونس						
–الصادرات	400.2	–	1098.1	253.9	24.9	1777.1
–الواردات	715.1	–	929.6	129.0	3.1	1776.8
ليبيا						
–الصادرات	7.1	845.1	–	11.9	0.0	864.1
–الواردات	12.5	1207.9	–	32.8	0.0	1253.2
المغرب						
–الصادرات	208.3	117.3	29.8	–	101.8	457.2
–الواردات	1068.4	279.3	13.1	–	0.9	1361.7
موريتانيا						
–الصادرات	0.2	2.8	0.0	0.9	–	3.9
–الواردات	0.7	27.4	0.0	112.0	–	140.1

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،النشرة الاحصائية 2013 لصندوق النقد العربي.

بناءا على بيانات الجدول اعلاه ، نلاحظ ان تونس تصدر اكبر قيمة لنظيراتها في اتحاد المغرب العربي ،حيث بلغت القيمة المصدرة 1777.1 مليون دولار و كانت اكبر قيمة من هاته الصادرات موجهة نحو ليبيا بنسبة 61 % و تأتي الجزائر في المركز الثاني بنسبة 22.52 % من اجمالي ما صدرته تونس لدول اتحاد المغرب العربي ،ثم تليها المغرب بنسبة 14.28% ،و تحتل موريتانيا المرتبة الاخيرة بنسبة 1.40% من اجمالي صادرات تونس نحو دول المغرب العربي .

تعتبر الجزائر المصدر الثاني لدول اتحاد المغرب العربي بقيمة قدرها 1584 مليون دولار ، حيث كان النصيب الاكبر منها للمغرب بنسبة 58.19% من اجمالي الصادرات الموجهة لدول المغاربية ، ثم تليها تونس ب 41.04% و تحتل ليبيا المركز الرابع ب 0.71% و في الاخير موريتانيا ب 0.04%.

اما المركز الثالث فكان لليبيا كمصدر لدول اتحاد المغرب العربي بمقدار 864.1 مليون دولار اين استقبلت تونس الحصة الاكبر بنسبة 97.8 % تقريبا كل صادرات ليبيا كانت

ISSN : 1112-234X

موجهة لها و كانت المغرب في المرتبة الثانية بنسبة 1.37% من اجمالي ما صدرته ليبيا لدول الاتحاد و لم تتم اية مبادلات بين ليبيا و موريتانيا.

و تأتي المغرب في المركز الرابع كمصدر لدول اتحاد المغرب العربي بقيمة قدرها 457.2 مليون دولار و موجهة بالدرجة الاولى الى من الجزائر ،تونس و موريتانيا 45.55% ، 25.65% و22.26 % على الترتيب من اجمالي ما صدرته المغرب الى دول الاتحاد ،و نسبة 6.51% فقط كانت موجهة لليبيا . و لم تشكل صادرات موريتانيا نحو دول اتحاد المغرب العربي الا قيمة ضئيلة جدا قدرت ب 3.9مليون دولار ، حيث 71.79% منها كانت من نصيب تونس و استقبلت المغرب من صادرات موريتانيا 23.07% ، اما الجزائر فكان نصيبها 5.12% من اجمالي صادرات موريتانيا للدول المغاربية .

اما واردات دول اتحاد المغرب العربي فتونس اكبر بلد مستورد من الدول المغاربية حيث قدرت وارداتها ب1776.8 مليون دولار و تعد ليبيا المصدر الرئيسي لها بنسبة 52.21% ثم الجزائر بنسبة 40.24%. و ثاني دولة مستوردة من الاتحاد هي المغرب بقيمة 1361.7 مليون دولار و الجزائر هي المصدر الرئيسي لهذه الواردات ب 78.46% و نسبة 20.51% تأتيها من تونس .

تعد ليبيا ثالث بلد مستورد من دول الاتحاد المغاربي حيث تستورد ما قيمته 1253.2 مليون دولار و تعتبر تونس المصدر الرئيسي لهذه الواردات بنسبة 96.38% .و تحتل الجزائر المركز الرابع كمستورد من دول الاتحاد بقيمة قدرها 689.8 مليون دولار ،اذ تستورد بنسبة كبيرة من تونس و المغرب ،حيث قدرت هذه النسب ب 63.81% و 35.02 % على الترتيب. اما موريتانيا فهي اقل الدول المغاربية تصديرا و استيرادا ،حيث قدرت قيمة الواردات ب 140.1 مليون دولار تأتيها من المغرب و تونس بنسب 79.94% و 19.55 % على التوالي.

3-تنافسية الصادرات المغاربية:

لقد أصبحت التنافسية مصطلحا ذو أهمية كبيرة في العالم يتميز بسرعة التغير و التعقيد في مختلف المجالات ، مما جعل الدول تتسابق نحو الوصول لأعلى مستويات التنافسية التي تؤهلها لخلق مركز قوي مبني على أسس ثابتة و احتلال مكانة رفيعة على

ISSN : 1112-234X

المستوى العالمي. كما تعددت الآراء و اختلفت بالنسبة لتعريف التنافسية و تحديد مؤشرات قياسها و كذا العوامل المحددة لها و تفسيرها و يعرفها المنتدى الاقتصادي العالمي[1]:

"التنافسية هي القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة و مستدامة"

كما يعرفها مجلس التنافسية الصناعية الأمريكية:" هي مقدرة البلد على إنتاج السلع و الخدمات التي تستوفي شروط الأسواق الدولية و في الوقت نفسه تسمح بتنمية المداخيل الحقيقية ".

و يمكن القول أن التنافسية توضح لنا مدى قدرة الدول على اقتحام الأسواق العالمية من خلال إنتاج السلع وفق مقاييس عالمية تسمح لها تحقيق معدلات نمو مستدامة و تحقق لها الرفاه.

فحسب الباحثين تختلف صعوبة تحديدها بين المستوى الكلي و المستوى الجزئي، فتحديد هذا الأخير هي أقل تعقيدا و تشعبا من التنافسية على المستوى الكلي ، حيث سنتطرق للتنافسية في مجال التجارة التي سنركز فيها على تنافسية الصادرات، و منه فقياس هذه الأخيرة بصورة دقيقة يتطلب أخذ مؤشرات أخرى تقيس قدرة السلع المصنعة على النفاذ إلى الأسواق العالمية ، لذا تم التركيز على مؤشرين هما:

مؤشر التنوع للسلع التصديرية و مؤشر تركز السلع التصديرية

-مؤشر التنوع: يقيس هذا مؤشر درجة انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها ، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية و يتراوح هذا المؤشر بين 0 و 1 فكلما اقترب المؤشر

من الصفر كانت درجة تنوع الصادرات أعلى ، و عندما يصل إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

و يحسب المؤشر كما يلي[2]:

$$s_J = \frac{\sum_{i-1} \mathrm{I}h_{ij} - hi\mathrm{I}}{2}$$

[1] نوري منير ،تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،مخبر العولمة و اقتصاديات شمال افريقيا ،جامعة شلف، الجزائر العدد 4 جوان 2006 ،ص23

[2] التقرير الاقتصادي الموحد لسنة 2009 ، ص : 146

ISSN : 1112-234X

h_{ji} : تمثل حصة صادرات السلعةi من إجمالي صادرات الدولة J

h_iتمثل حصة صادرات السلعةi من إجمالي صادرات العالم

-مؤشر التركيز: يعرف بمؤشر هيرفندال –هيرشمان و يقيس درجة تركز صادرات السلع الرئيسية في إجمالي الصادرات الوطنية ، و تتراوح قيمة المؤشر بين 0 و 1، فكلما اقترب من الصفر فإنه يدل على وجود تحسن و العكس.

و يحسب بالعلاقة التالية:[1]

$$Hj = \frac{\sqrt{\sum(xi - X)^2 - \sqrt{1/n}}}{1 - \sqrt{1/n}}$$

X إجمالي صادرات السلع للدولةj و x_i صادرات السلعة i و n عدد السلع.

و الجدول الموالي يوضح لنا تنافسية الصادرات المغاربية حسب مؤشر التركيز و مؤشر التنوع السلعي للصادرات

الجدول رقم (5): تنافسية الصادرات المغاربية

الدولة	2008		2011	
	مؤشر التركز	مؤشر التنوع	مؤشر التركز	مؤشر التنوع
تونس	0,173	0,550	0,160	0,531
الجزائر	0,580	0,761	0,540	0,728
ليبيا	0,838	0,785	0,811	0,786
المغرب	0,181	0,720	0,157	0,682
موريتانيا	0,471	0,759	0,461	0,817

المصدر : من إعداد الباحثة استنادا إلى التقرير الاقتصادي الموحد 2013

و تشير البيانات أعلاه خلال عام 2012 على أن مؤشر التركز انخفض (أي تحسن) خلال هذا العام مقارنة بما كان عليه في عام 2008 في جميع الدول المغاربية، لكن بقيت درجته عالية في ليبيا بـــ 0،811 مقارنة بالدول المغاربية الأخرى ، و كان أدنى مستوى مسجل في كل من تونس و المغرب حيث لم يتجاوز 0،2 مما يعكس تحسنها.

أما فيما يتعلق بمؤشر التنوع فلقد أظهرت بيانات عام 2012 أن الدول المغاربية لازالت تتصف بانخفاض درجة التنوع في صادراتها مقارنة عام 2008، ماعدا تونس التي اقتربت من المستوى المتوسط من التنوع (0،5) مسجلة بذلك 0،531 و بقي مرتفع في بقية الدول المغاربية ، مما يعني انخفاض درجة تنوع صادرات هاته الدول ، بمعنى عدم اقتراب أو تطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

عموما تواجه الصادرات المغاربية جملة من العوامل التي تؤثر في تنافسيتها اهمها عدم الاستخدام الكبير للتكنولوجيا ،حيث تعتمد على الموارد الطبيعية ،كما لديها معوقات تتعلق بالخدمات في مجال النقل و الاتصالات و ارتفاع تكاليف النقل بين دول المغرب العربي و غيرها من القيود الادارية و غير جمركية ،خاصة الفنية منها و التي تخص المنتج تحديدا و ضعف البرامج التسويقية و عدم تطبيق المواصفات و المقاييس الدولية بالإضافة الى ضعف برامج التمويل القائمة على بناء الاسواق التصديرية .

ثانيا: معوقات التبادل التجاري البيني لدول اتحاد المغرب العربي:

هناك العديد من المعوقات تحول دون تطور التبادل التجاري البيني لدول اتحاد المغرب العربي تذكر منها:

1- غياب السياسة التجارية الموحدة:

يعد غياب السياسة التجارية الموحدة أحد أهم المعوقات التي تواجه التبادل التجاري البيني لدول المغرب العربي ، و يعود ذلك لتعاملها بأسلوب فردي مع مختلف التجمعات الاقليمية كالاتحاد الأوروبي، منطقة التجارة العالمية و غيرها، مما يضعف وضعها التفاوضي و يحد من قدرتها على توحيد سياساتها التجارية [1].

2- إتباع الطابع العمودي للسياسة الاقتصادية على حساب الطابع الافقي:

إستمرار إتباع الطابع العمودي للسياسة ا لاقتصادية لدول المنطقة على حساب الطابع الأفقي يجعلها عرضة لعدم إمكانية تحسين تبادلها التجاري البيني و يتضح ذلك من خلال استحواذ الاتحاد الأوربي على اغلبية التجارة الخارجية المغاربية ، فمثلا تستورد الجزائر ما يقارب 58% من واردتها من الاتحاد الاوروبي و تصدر إليه ما يقارب 62% من صادراتها، كما أن تونس ستورد 72% من الواردات من الاتحاد الأوروبي[2] .

3- ارتفاع تكاليف التبادل بين الدول المغاربية:

تسبب تعدد النظم الجمركية بينها و فرض شهادات الاستيراد و الجودة على الواردات بأسلوب تمييزي، في ارتفاع تكاليف التبادل التجاري لدول المغرب العربي[3].

[1] بن موسى بشير مرجع سابق، ص 141.
[2] نفس المرجع، ص 120.
1 مزيان حمزة، شوارب محمد، أداء التجارة الاقليمية كمؤشر لتحقيق التكامل الاقتصاد الاقليمي –حالة دول ،المركز المغرب العربي، مداخلة في الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الازمات

4- ضعف الأداء الاقتصادي:

يعد ضعف الأداء الاقتصادي من المعوقات التي حالت دون استغلال دول المغرب العربي للجانب الايجابي للعولمة، و يتجسد ذلك في ضعف حصة الدول المغاربية من تدفقات الاستثمارات الأجنبية كما لم تتجاوز التجارة المغاربية مع الخارج نسبة 3% مقارنة بمناطق أخرى.

5- ضعف جاذبية الاستثمارات الدول المغاربية:

معاناة المناخ الاستثماري المغاربي من ضعف جاذبية الاستثمارات الدول المغاربية البينية و تركزها في قطاعات غير منتجة لسلع قابلة للتبادل البيني،و إنما موجهة أكثر نحو الاستهلاك المحلي ،و منه لا يمكنها أن تنمي التبادل التجاري البيني المغاربي.

6- قلة تنوع اقتصاديات دول اتحاد المغرب العربي:

يعتبر قلة تنوع اقتصاديات دول اتحاد المغرب العربي عقبة أمام تنشيط التبادل التجاري البيني و يجعله غير مستقر، حيث يتقلب حسب التقلب الذي يحدث في التجارة الخارجية في العالم.

7- ضعف قطاع النقل ،المواصلات و الاتصالات:

تعرف منشأة النقل و شبكات المواصلات و الاتصالات تخلف على الرغم من الجهود التي بذلت من أجل تحسينها ،حيث باتت تشكل عائق لتحقيق فرص القيام بالمبادلات التجارية بين الشركاء المغاربة ،ضف إلى ذلك أن البنى التحية التي أعدت لشبكات النقل بمختلف أنواعها و الموانئ و المطارات هي في الواقع موجهة لخدمة المبادلات التجارية الخارجية من أجل تصدير المواد الأولية، ماعدا شبكة السكك الحديدية التي تربط بين الجزائر ،تونس ،و المغرب عبر قطار المغرب و الخطوط الجوية، و يعود هذا إلى مشاكل التمويل و ضعف الامكانيات و كذا عدم حرص المسؤولين[1].

8- العوامل الخارجية:

تتضمن العوامل الخارجية الجانب الاقتصادي السياسي و التجاري ، و التي كان لها دور سلبي على المبادلات التجارية لدول المغرب العربي ، و التي تمتد جذورها الى

الجامعي بالوادي ،معهد العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير،26،27 فيفري 2012 ،ص:12.

[1] بن موسى بشير، مرجع سابق، ص:131

ISSN : 1112-234X

الحقبة الاستعمارية حيث جعلت اقتصاديات هذه الدول اقتصاديات منتجة للمواد الأولية ،المعدنية و الزراعية و سوق مفتوحة للمنتجات الصناعية التي تخدم الدول المتقدمة و ما مارسته هذه الأخيرة من سياسات من أجل إبقاء الدول المغاربية تحت سيطرتها كسياسة القروض الخارجية التي كانت تشترط فيها الدول المتقدمة استخدام جزء من تلك القروض في استيراد السلع و الخدمات من أسواقها ، فمثل هذا الوضع يجعل الدولة مقيدة و غير قادرة على اختيار شريكها التجاري و بالتالي الحد من تنمية التبادل التجاري[1].

9- العوامل السياسية:

تشكل العلاقات السياسية دورا هاما في تذبذب حجم العلاقات التجارية الاقتصادية صعودا ونزولا ، فيعد مشكل الصحراء الغربية القائم بين الجزائر و المغرب عائقا كبيرا في حركة التبادل التجاري بين الدول المغاربية و أيضا على مختلف النشاطات الاقتصادية البينية.

ثالثا: سبل مواجهة معوقات التبادل التجاري لدول المغرب العربي:

إن البحث عن سبل لمواجهة معوقات التبادل التجاري البيني لدول إتحاد المغرب العربي سيمكن من تحسين أداء التبادل التجاري و ينميه ، و منه نستعرض بعض السبل و هي[2]:

- يتطلب تعزيز التعاون البيني لدول إتحاد المغرب العربي من خلال تحييد جانب المبادلات من الخلافات السياسية حتى تستطيع أن ترسم إستراتيجية تمكن من نمو جانب التبادل التجاري و الذي من الممكن أن تحقق التكامل الاقتصادي لهذه الدول؛
- تفعيل دور الغرف التجارية و الصناعية و كذا اشتراك القطاع الخاص الذي يمكنه ان يساهم في رفع العراقيل التي تحد من تعزيز التبادل التجاري المغاربي ، عن طريق التعريف بمختلف القطاعات التي تشكل فرصا تصديرية لمنتجي دول الاتحاد؛

[1] على محمد رمضان الماقوري، التجارة العربية البينية: المعوقات و سبل التطوير، مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي، الجزء الثاني المنظمة العربية للتنمية الادارية و الجامعة الأردنية عمان 2004، ص:738.

[2] - بن موسى بشير، مرجع سابق، ص ص: 134-138.
- علي محمد رمضان الماقوري، مرجع سابق، ص:739
- مزيان حمزة، شوارب محمد، مرجع سابق، ص:15

ISSN : 1112-234X

- إقامة سوق مشتركة تمكن من تسهيل حرية انتقال الأشخاص و السلع ، من أجل تحقيق التكامل الاستراتيجي بين كافة القطاعات الانتاجية و الخدماتية ، مما يؤدي الى تحريك التبادل التجاري بين دول المغرب العربي؛
- القيام بالدراسات من أجل وضع قاعدة بيانات تسمح بالتعرف على فرص و إمكانيات الاستثمار و التبادل التجاري بين دول المنطقة ، التي تؤدي إلى إمكانية التواصل بين رجال الأعمال و المستثمرين ، التي ستمكن من إنشاء مشاريع تنموية يكون لها الدور في تنوع المنتجات مما يفتح المجال أكثر لنمو التبادل التجاري البيني؛
- تشجيع الانفتاح على جميع دول المنطقة من خلال تبني سياسات بديلة للسياسات العمودية للتصدير، أين تستحوذ أوروبا على حوالي 90% من صادرات المصانع التونسية و التي يشكل قطاع النسيج و الملابس الجاهزة 70 % منها ، حيث يجدر أن تتوجه نحو الداخل لخدمة التبادل التجاري البيني لدول المغرب العربي من أجل تنمية حقيقية ؛
- السعي إلى تأسيس منطقة تجارة حرة مغاربية التي تمكن من ضم أكثر من 80 مليون مستهلك والتي من شأنها استقطاب مستثمرين جدد[1].
- إنشاء بنوك و مؤسسات وطنية لتمويل التجارة و ضمان ائتمان الصادرات من أجل إنعاش التبادل التجاري بداخلها ، و لقد اتجهت بعض الدول العربية لإقامتها ، و منها الجزائر و المغرب[2].

[1] صندوق النقد الدولي يحث دول المغرب على تعزيز التبادل التجاري فيما بينها،المستقبل الاقتصادي العدد 2418، ص:13
http://www.almustakbal.com/V4/Article.aspx? Type=Np8 article id=200572 تاريخ الاطلاع: 2013/11/15.

[2] محمد عبد الرشيد على، العوامل الرئيسية المحددة لنمو التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي،مؤتمر التجارة البينية و التكامل الاقتصادي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية و الجامعة الأردنية، عمان، 2004، ص:726

ISSN : 1112-234X

خـــــلاصة:

إن تحرير التجارة الخارجية يعزز المنافسة بين الدول ويقدم فرص لتحقيق المكاسب، القدرة على الإنتاج و التسويق و تتمتع بكفاءة عالية، مما يمكنها من استقطاب الاستثمارات الأجنبية ذات العائد الاقتصادي المرتفع.

ففي ظل هذه المعطيات تجد دول إتحاد المغرب العربي التي تعتمد على النفط كمورد رئيسي للدخل –الجزائر و ليبيا– و بعض الصادرات الزراعية و البحرية – تونس، المغرب، موريتانيا– نفسها أمام صراع اقتصادي و تجاري يتطلب منها مواجهته، لذا تحتاج اقتصاديات هذه الدول إلى إعادة هيكلة بما يضمن لها تنويع مصادر الدخل و الإنتاج و كذا تنمية و تعزيز قدرتها التنافسية لمنتجاتها المحلية في أسواقها المحلية حتى تتمكن من النفاذ إلى الأسواق الدولية و تحقيق فوائض في موازين مدفوعاتها. عموما يبقى التبادل التجاري البيني لدول اتحاد المغرب العربي ضعيفا و لا يرقى إلى المستوى المناسب الذي يعرفه التطور التجاري والاستثماري في العالم، فلا تزال اتفاقيات الاتحاد تعرف جمودا وتحتاج لمن يدفع بها نحو التطبيق و إقامة منطقة تجارة حرة تمهد لبناء فضاء مغاربي يحقق لها النمو الاقتصادي و يرفع من مستوى تبادلها التجاري البيني و الخارجي و منه يمكن تقديم التوصيات التالية:

- لا بد من السعي إلى تحسين مستويات الانتاج في الدول المغاربية، حتى تضمن إمكانية إنشاء تبادل تجاري متطور؛
- تنسيق السياسات المتعلقة بالتعامل مع التجمعات الاقليمية الأخرى، حتى تحمي مصالحها المشتركة و تقوي مركزها التفاوضي؛
- يشكل إنشاء شبكات نقل برى متطورة فرصة لحكومات الدول المغاربية لرفع عوائدها المالية؛
- ضرورة الاهتمام بمجال البحث العلمي و التكنولوجي، لأنه لا يمكن الحديث عن تنمية فعالة دون تطوير و ترقية البحث العلمي و التقني المحلي، حتى تتمكن من مواكبة الدول الرائدة في هذا المجال كالدول الصناعية و النمور مثل كوريا و غيرها المتحكمة في السلع ذات التكنولوجيا العالية.

ISSN : 1112-234X

المراجع:

1- بلخضر عقبة، التطور الاقتصادي و التجارة البينية منطقة دول المغرب نموذجا، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددين 59-60، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

2- بن موسى بشير، سياسات تفعيل التجارة البينية -دراسة حالة دول المغرب العربي، رسالة ماجستير، تحليل إقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2012.

3- د.على محمد رمضان الماقوري، التجارة العربية البينية: المعوقات و سبل التطوير، مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي،الجزء الثاني، المنظمة العربية للتنمية الادارية و الجامعة الأردنية، عمان 2004.

4- مزيان حمزة، شواري محمد، أداء التجارة الاقليمية كمؤشر لتحقيق التكامل الاقتصادي الاقليمي – حالة دول المغرب العربي-، مدخله الملتقى الأولى الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الازمات، المركز الجامعي بالوداي بمعهد العلوم الاقتصادي والعلوم التجارية و علوم التسيير 26، 27 فيفري 2012.

5- صندوق النقد الدولي يحث دول المغرب العربي على تعزيز التبادل التجاري فيما بينها،المستقبل الاقتصادي http://www.almustakbal.com/V4/Article.aspx تاريخ الاطلاع: 2013/11/15.

6- د.محمد عبد الرشيد علي، العوامل الرئيسية المحددة لنمو التجارة العربية البينة، مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي، الجزء الثاني، المنظمة العربية للتنمية الادارية و الجامعة الأردني، عمان،2004.

7- د.نوري منير، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال اقريقيا، مخبر العولمة و إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 4،2006.

8- صندوق النقد العربي، التقريري الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2009 و 2013.